A

الأمـــم المتحـــدة

الجمعيـة العامـة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/ASRM/5
29 March 1993
ARABIC
Original: ENGLISH

الموءتمر العالمي لحقوق الانسان

الاجتماع الاقليمي لآسيـــا

بانكوك ، ٢٩ آذار/ مارس - ٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٣

البيان الافتتاحي لسعادة السيد شوان ليكباي
رئيس وزراء تايلند

BKK.93-024
GE.93-12640

أصحاب السعادة ،
حضرات المندوبين
سيداتي سادتي

أود أولا باسم حكومة وشعب مملكة تايلند أن أرحب بجميع المندوبين الموقرين أبلغ ترحيب ، كما أرحب بالسيد ابراهيم فال الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشوءون حقوق الانسان والأمين العام للموءتمر العالمي لحقوق الانسان والسيد جون باتشي منسق الموءتمر العالمي لحقوق الانسان، فضلا عن الممثلين البارزين للمنظمات الاقليمية و الدولية وغير الحكومية الكثيرة الحاضرة هنا • واني لعلى ثقة بأن هذا الاجتماع التاريخي سيحقق بحكمتكم الجماعية ومشاركتم النشطة نتائج مثمرة ، وسيقدم مساهمات ملموسة وهادفة للموءتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا •

ان تايلند ، مثل بلدان أخرى كثيرة في هذه المنطقة ، تتقدم باطراد نحو مزيد من الديمقراطية • ومن الطبيعي أن تقوم هذه العملية بتذليل أي عقبات تصادفها على طريق التحول الديمقراطي الذي لا رجعة فيه • لكن مجتمعنا كان يخرج دائما أشد قوة بعد كل تحد • ويتركز بصرنا على الآفاق الأعلى لحقوق الانسان • انني أشير بذلك الى الوعي المتنامي في تايلند بحقوق الفرد وحرياته الاساسية فضلا عن واجباته تجاه المجتمع • ان الناس العاديين على وعي بكيفية تأثير هذه المفاهيم - التي قد تكون مجردة - على حياتهم اليومية • وأصبحت الصلة المتأصلة بين حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية واضحة بجلاء • وتصبح الحاجة الى الابقاء على توازن عادل بين هذه المكونات الاساسية أشد الحاحا عن ذي قبل ، وخاصة في زمن الارتباكات السياسية والاقتصادية المتزايدة التي يشهدها عالمنا اليوم •

ولكي تنجح آسيا وتوءدي دورا أبرز على المسرح العالمي ، علينا أن نكفل أن شعوبنا تتمتع بحقوقها وحرياتها المنصوص علها في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان• وعلينا أن نسعى الى اقامة عالم يولد فيه كل فرد - رجلا كان أم امرأة - حرا يتمتع بالمساواة وبنفس الحقوق والحريات دون تمييز • وعلينا أن نسعى الى قيام عالم متحرر من الخوف والحاجة • وعلينا أن نهدف الى قيام عالم متحرر من التمييز لا بين الأفراد فحسب بل بين الأمم أيضا •

انني أوءمن بأن الطريق الى بلوغ هذه المثل العليا يكمن في التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية • وفي هذا الصدد لا يسعني أن أوكد بما فيه الكفاية على أهمية حق الشعوب والأمم في آسيا ، كأي مكان آخر في العالم ، في التنمية ، على نحو ما يتجلى في اعلان الحق في التنمية وفي تقرير مصيرها دون أي تدخل من الخارج •

ومع ذلك فالتنمية الاقتصادية وحدها لا تكفي • فلكي تتحقق الاستدامة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل ، يجب أيضا النهوض بالتنمية الاجتماعية وابراز القيمة العالمية لحقوق

الانسان والحريات الأساسية • وهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال الاعمال المتسارع ، وان كان متوازنا ، للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تتجسد رسميا في ميثاق الامم المتحدة والشرعة الدولية لحقوق الانسان ، ولا سيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان •

ان حكومتي تعمل على تحقيق هذه المثل العليا • وهي مصممة على اتخاذ الخطوات والتدابير المناسبة بهدف الاستمرار في ضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية لشعب تايلند ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ حكومتي الخطوات اللازمة لانضمام تايلند الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وهو أحد العهدين الواردين في الشرعة الدولية لحقوق الانسان ، وبذلك تواصل تدعيم الجهود التي بذلتها حكومات تايلندية سابقة •

وكما أعلنا في بيان سياسة حكومتي أعطينا أولوية أعلى لحقوق الطفل وكذلك حقوق المرأة والفئات المستضعفة • وينطبق الشيء نفسه على سياسة اللامركزية وتوزيع الدخل التي ننتهجها لا بهدف تخفيف حدة الفقر فحسب بل وأيضا بهدف اتاحة خدمات تعليمية واجتماعية أفضل لسكاننا في المناطق الريفية • فبدون توزيع أعدل للدخل لا يمكن تحقيق مثلنا الأعلى في العدالة الاجتماعية •

ومن ناحية البرلمان التايلندي ، أنشئت مؤخرا لجنة برلمانية معنية بالعدالة وحقوق الانسان • وستتيح هذه اللجنة لاعضاء البرلمان المنتخبين فرصة للتشاور النشط مع الأجهزة الحكومية بصدد قضايا حقوق الانسان الرئيسية المطروحة علينا الآن •

ويتعين على السلطات أن تلتزم بحكم القانون للعمل بفعالية من أجل حماية وتعزيز حقوق الانسان الاساسية • فلا ينبغي أن نكتفي باقامة العدل بل ينبغي أيضا أن نرى العدالة تتحقق • وحكم القانون هو الضمان الذي يحول دون اساءة استخدام السلطة • هذا فضلا عن ضرورة العمل بقانون البلاد وتنفيذه والتقيد به بدقة فلا يمكن صون قدسية القانون الا بالاجراءات التي تتخذها السلطات ويتخذها الافراد من عامة الناس • وبدون هذه القدسية لا يمكن أن تتطور حقوق الانسان بشكل سلمي ومتناسق ومضمون •

وعلى الرغم من أن قيم حقوق الانسان في أي مجتمع لا يمكن أن تتطور الا بالسرعة الخاصة بهذا المجتمع فان التعاون يمكن بل وينبغي أن يتيحه المجتمع الدولي • وينبغي للتعاون الدولي أن يهدف في الواقع التغلب على الفقر والجهل اللذين يعتبران العقبتين الرئيستين أمام تعزيز حقوق الانسان في البلدان النامية • وهنا أعتقد أن التعليم والتدريب في مجال حقوق الانسان على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية لا مناص منهما اذا ما أردنا زيادة وعي شعوبنا بحقوق الانسان •

ويتعين على آسيا ذاتها أن تتعاون في ميدان حقوق الانسان تعاونا أوثق ، ولا سيما في تبادل المعلومات والتبادل التعليمي • ففي الماضي كانت حضارات آسيا هي التي انبثقت عنها الديانات الكبرى في العالم ، ولذا فاننا لسنا غرباء على حقوق الانسان ونبل الروح البشرية • ونستطيع أن نساعد في تشكيل وتنقيح المعايير والقواعد الدولية لتعزيز وحماية حقوق الانسان •

ونرحب بالدور الذي توءديه المنظمات غير الحكومية • فالحوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية على أساس تقاسم القيم والالتزامات يمكن أن يخلق وعيا عاما ومشاركة على مستوى القاعدة الشعبية •

وبالاضافة الى ذلك ينبغي توفير المزيد من الدعم والتشجيع للأجهزة العديدة في الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ولا سيما مركز حقوق الانسان • فذلك أمر أساسي ان كان يراد لها أن تستجيب لاحتياجاتنا على نحو أفضل في ميدان حقوق الانسان •

أصحاب السعادة ،
حضرات المندوبين
سيداتي سادتي ،

ينبغي لهذا الموءتمر أن يعمل على تأكيد حقيقة أن هناك مجموعة واحدة فقط من حقوق الانسان الأساسية لأي جزء من العالم • وعليه أيضا أن يبدد الفكرة المضللة التي تفيد بأن حقوق الانسان في منطقة أكثر تقدما اقتصاديا في العالم هي أسمى من تلك الحقوق المطبقة في منطقة أقل تقدما اقتصاديا • فالاحساس بهذه الحقوق لا يتكون في فراغ • فهو نتيجة تفاعلات معقدة بين شتى الجماعات في المجتمع • ولذا فمن الطبيعي أن تختلف النهج في تنفيذ حقوق الانسان الاساسية بسبب الاختلافات في الخلفيات والظروف الاجتماعية - الاقتصادية والتاريخية والثقافية • وسيصبح تعزيز عالمية حقوق الانسان أكثر فعالية اذا كان هناك فهم واعتراف واضحان بهذه الاختلافات • ان التغييرات في حقوق الانسان يجب أن تنبع أساسا من الداخل لا أن تفرض من الخارج • كما ينبغي لحقوق الانسان أن تتبلور وفقا لخطاها ان أريد لها أن تكون سلمية ومستدامة •

أصحاب السعادة
حضرات المندوبين
سيداتي سادتي •

يشرفني أن أعلن الآن افتتاح الاجتماع الاقليمي لا سيا المعني بحقوق الانسان• وانني لعلى ثقة ، اذ أتمنى لكم النجاح في الأيام المقبلة ، بأن نتائج هذا الاجتماع ستساعدنا لا على بلورة آرائنا بشأن حقوق الانسان فحسب ، بل أيضا تعزيز عالمية حقوق الانسان ذاتها • فلنعمل من أجل التشاور لا الاكراه ، ومن أجل العمل الملموس وليس البلاغة في الكلام ، والتحقيق الاتساق لا الفوضى •

شكرا لكم •

- - - - -